

التحليل الدلالي للجمل العربية

عبد الرحمن ايوب
قسم اللغة العربية - جامعة الكويت

الملخص

يتعرض الكاتب لما جرى عليه عرف التحليل اللغوي الشكلي في الخمسينات من هذا القرن من دراسة الشكل اللغوي معزولا عن المحتوى الدلالي. وكانت الحجة في هذا أن الشكل امر مادي ثابت يمكن تجزئته الى المكونات الصغرى له، اما المعنى فأمر ذاتي يخضع لانطباعات المتكلم والسامع وللأعراف الاجتماعية التي قد تختلف من ظرف لآخر.

ولهذا، فقد كانوا يبدأون بدراسة الاشكال ثم يحددون المعاني التي ترتبط بكل شكل وما قد يطرأ عليها من تغيرات تبعا لاختلاف الظروف الكلامية والعقلية، ثم أتت المدرسة التحويلية وجعلت المعنى أساس تحليلها اللغوي. وكان عليهم أن يقدموا طريقة ثابتة لتحليله. وقد لجأوا في هذا لانتهاج اسلوب الرياضيين أو الفلاسفة الشكليين الذين يضعون لانفسهم لغة مصنوعة محدودة الرموز والملاقات. وقد خلسوا بهذه الطريقة قواعدهم من التعبير عن معنى واحد بتراكيب (أو ألفاظ) متعددة. كما حاولوا تحليل المعنى الكلي للفظ أو العبارة الى عناصر أو مكونات دلالية مما انتهى بهم الى قبول نظريتين أولاهما تسمى بنظرية الحقول الدلالية والثانية بنظرية المكونات الدلالية.

وفي رأي كاتب البحث ان اللغة الانسانية تختلف عن مثل هذه اللغة المصنوعة وان اللبس من طبيعتها ولا يمكن التخلص منه وهو أمر تعالجه اللغة بما يسبق العبارة الملبسة أو ما يلحقها من نصوص تزيل اللبس أو بالظرف الكلامي الذي يحدث فيه التعبير.

وليس هناك تعبير لغوي يقال معزولا عن الظروف الخارجية والنفسية للمتكلم والسامع،

وبالتالي فإن التعبير اللغوي لا يمثل الكل التفاهمي، بل يمثل مجرد جزء تكمله أجزاء أخرى منها الاعتبار المنطقية أو الفلسفية ومنها الظرف الاجتماعي الخارجي ومنها العبارات التي تسبق أو تلحق التعبير.

ومن هنا فإنه من الضروري أن يتم تحليل دلالة عبارة ما على مستويات متعددة هي معنى مفرداتها (القاموس) ومعنى الأجزاء التركيبية لكلماتها (الصرف) ومعنى العلاقات التركيبية بين كلماتها (النحو) والمعاني الخارجية عن التركيب التي تنتج عن ظروف غير لغوية.

و يستعرض البحث المدارس المختلفة التي تعرضت لقضية المعنى ومناهج كل منها بالنقد والتعليق. ثم ينتقل بالتطبيق إلى اللغة العربية و يتعرض لما يسميه الكاتب بالنسبة وهي علاقة منطقية (تسمى أحيانا علاقة التساوي) equation ويمكن التعبير عنها في العربية بطائفة من التراكييب مثل الصفة والموصوف والمبتدأ والخبر، والحال وصاحبه والفعل وفاعله الخ... والنسبة بالضرورة علاقة دلالية، أما الاسناد فعلاقة لغوية تركيبية تتمثل في جملة الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر.

كما يعالج دلالة الجملة العربية على الزمن وكيفية الحدث والجنس (التذكير والتأنيث) والتعريف والتذكير والنفي وسواهما من الدلالات التي قد لا ترتبط بالضرورة بكلمة أو جزء كلمة بل بالعلاقات التركيبية في العبارة.

و يرى الكاتب ان دراسة المعنى ليست بالضرورة دراسة لغوية بحتة، فهي دراسة يهتم بها الفيلسوف وعالم النفس وعالم الاجتماع أو بشكل أعم كل من يدرس الرمزية. ودراسة المعنى من وجهة نظر اللغة لا تتوفر إلا في نظرية التلازم التي قال بها الاستاذ الانجليزي فيرث. والتلازم مجرد تجاوز عادي، يختلف عن الارتباط المنطقي وعن الارتباط النحوي بين أجزاء العبارة.

وفي النهاية يتعرض الكاتب لقضية البنية السطحية والبنية التحتية والقواعد التحويلية التي قالت بها المدرسة التحويلية، و يرى أنها في الواقع ليست أكثر من فروض يمكن ان يقول شخص بواحد منها وأن يقول آخر غير مايفترض الاول. ومثل هذه الفروض ليست مادة واقعية تصلح للتقعيد ومن هنا فيسكون لكل شخص فروضه وقواعده، وهذا أمر غير مقبول.

يمثل المعنى ركنا أساسيا من أركان التفاهم اللغوي وغير اللغوي. ومن هنا فليس من الغريب أن يهتم الباحثون اللغويون بالعنصر الدلالي، باعتباره الهدف من الاستعمال اللغوي. وقد أدت مكانة المعنى هذه إلى اهتمام دارسي اللغة به اهتماماً جعله أساسا لتحليل التراكييب اللغوية، معتمدين في هذا على أن كل سامع من أبناء اللغة يمكنه أن يميز بين المعاني التي يتضمنها تركيب أو آخر. ومن هنا فقد اعتمد

افلاطون على المدلول في التمييز بين الكلمات. وتبعه نحاة الاغريق في التمييز بين مختلف الأنواع التركيبية كالمفرد والمثنى والجمع والمعرفة والنكرة والفاعل والمفعول والحال والتمييز الخ.. على أساس المعنى كما تشهد تعريفاتهم لها، بل لقد بالغ البعض ومنهم النحاة العرب الى درجة قالوا فيها بوجود كلمات مستترة وكلمات مقدره، بل لقد أعطوا هذه الكلمات أحكاما اعرابية وألزموها ضمًا أو كسرا أو فتحا، مع أن هذه الكلمات لا وجود لها. والى جانب هذا قامت تعريفاتهم للأنواع التركيبية على أساس دلالي بحيث، الى غير ذلك من التناقضات التي لا تتماشى مع المناهج التحليلية السليمة.

وقد رأات المدرسة البنائية – أو الشكلية – أن تفرق بين عنصري العبارة اللغوية، عنصر اللفظ وعنصر المعنى، وأن تحلل كلا منها على حدة وفقا لطبيعة كل منهما. وذلك لأن المعنى أمر نفسي يخضع لتحديده للظروف الخارجية والانطباعات الجانبية والحالة النفسية، أما العبارة فهي كيان مادي محدد الأجزاء ثابت الصورة. ولم تفصل المدرسة البنائية بين الشكل والمعنى الا فصلا مرحليا، فدراسة الصورة اللفظية منفصلة على المضمون الدلالي لا تعني اهمال الدلالة، وذلك لأنه على الباحث أن يربط كل صورة لفظية بمقابلها الدلالي.

ومن هنا فقد قال فيرث بأن المعنى موجود حتى على المستوى الصوتي. وهو في هذا يعتمد على نظرية تقول بأن تمييز فرد من أفراد مجموعة ما عن سواه يعني تحديد مدلوله، والتاء غير الطاء والقاف غير الكاف لما بين كل فرد من أفراد هاتين المقابلتين من وجوه شبه ووجوه اختلاف تميز واحدا منهما عن الآخر. وهذا التمييز في حد ذاته دلالة على مستوى هذه المقارنة. وعلى المستوى الصرفي يوجد عنصر الدلالة أيضا، ضرورة تعريف الصرفيم morpheme بأنه مجموعة من الاصوات ذات دلالة. والعلاقة النحوية تتضمن دلالة كذلك. أما الدلالة القاموسية فأوضح من أن تعرف.

ولكن ادراك وجود الدلالة لا يعني تحليلها. وقد كانت هذه المشكلة التي اختلفت حولها المدرسة البنائية الانجليزية عن مدارس أخرى. ولما كنت أود التركيز على المدرسة الاولى، فاني أود أولا أن استعرض مميزات المدارس الأخرى وأتناولها بالتعليق.

يرى البعض أن دلالة اللفظ هي تعيينه لموجود مادي خارجي كدلالة محمد على شخص بذاته ودلالة «كتاب» على كائن مادي معين. وقد أخذ على هذه النظرية أن المدلول لا يكون بالضرورة شيئاً محدد الصفات فلفظ «كرسي» لا يدل على نوع واحد بل على أنواع متعددة منها ما يمكن أن يسمى بالمنضدة مثلاً. ثم ما هو الجري، هل هو أمر آخر غير الشخص الذي يجري في مجموعة من حالاته الحركية، وهل هناك حد قاطع يفصل بين الجري والمشي السريع. ولتفادي هذه الصعوبات نشأت مدرسة أخرى (١) تقول بأن الدلالة ليست إشارة اللفظ لذات معينة بل لفكرة تجريدية يستخلصها العقل من مجموعة من الذوات. أما السبب في اختيار عدد معين من الذوات لتجريد الفكرة التي تسمى دلالة فهو وجود رابط بينها. وهذا الرابط أمر عام يدركه من يتكلم اللغة. وقد اعترض على هذه النظرية بأن هذا الرابط أمر غير محدد من ناحية وأنه يخضع لتقدير الفرد من ناحية أخرى.

و يرى فيرث أن التقديرات العقلية فردية بالرغم من تشابه تقدير شخص بتقدير شخص آخر. وهو يشبه المتكلم بالشخص الذي يصيد السمك من حوضه هو، لا من النهر المشترك. وأخيراً أدلت المدرسة الوضعية Logical Positivism بدلها في هذا المجال، فانكرت وجود دلالات لبعض الالفاظ من مثل جميل، وجيد، لأنها لا تعني شيئاً خارجياً، بل هي مجرد تقدير أو حكم للمتكلم. وقد سميت مثل هذه الالفاظ بالألفاظ الفارغة، أي الخالية من المدلول (سلام، ١٩٨١: ١٠٩). وخطى الفلاسفة خطوة أخرى فوضعوا نحواً للغة الفلسفية الصناعية وهي لغة لا تدخل في حسابها هذه الالفاظ الفارغة. وقد كانوا متأثرين في تحديد العلاقات التركيبية في هذا النحو، بالعلاقات المنطقية، مثل التماثل والتضاد وأكبر من، وأصغر من و السبب والمسبب والجزء والكل والموجود وغير الموجود الخ. ثم زادوا على ذلك أن رفضوا استعمال الألفاظ واستعملوا مكانها رموزاً رياضية منها:

(لا، ليس لم الخ)	النفى
(و، ف ثم الخ)	الإضافة
(أو اما واما)	التمييز
(إذا كان هذا فسيكون ذلك)	النتيجة

التساوي في ظرف محدد (سيطلع النهار اذا طلعت الشمس وفي هذه الحالة فقط)

العموم (كل - جميع)

الوجود (لأمر واحد على الاقل)

التساوي الواقعي (متماثل تماما مع آخر - خاص بالماديات)

التساوي الذهني (أي التساوي بناء على تعريف - خاص بالمفهومات)

النتيجة (يلزم ضرورة وجود شيء أو ظرف معين) الخ

نعتذر للقارئ عن كل هذه التفصيلات ولكننا نراها مقدمة ضرورية تمهيدا للحديث عن اتجاه، معاصر في دراسة الدلالة، هو اتجاه المدرسة الامريكية.

هناك تمهيد آخر يبين خصوصية أخرى من خصوصيات هذه المدرسة تسمى بالعناصر الدلالية. وفكرة العناصر مأخوذة عن المدرسة البنائية التي تعتبر الصوت مثلا مجموعة من الصفات الادائية features والتي تعتبر الكلمة مجموعة من الصرفيات morphemes والجملة مجموعة من النحومات Tagmems. والاساس الفلسفي لهذا المنهج يقوم على أن التحليل هو تقسيم الكل الى أجزاء غير قابلة للتقسيم. فالصوت «م» /m/ مجموعة من الانفية والجره والشفوية وهي صفات غير قابلة للتقسيم على المستوى الصوتي. و«الولد» مجموعة من صرفيات هي «ال» ووزن «فَعَل» والمادة «ول.د.»، وكل من هذه الاجزاء لا يقبل التقسيم مع بقائه في نفس المستوى الصرفي. والجملة «ضرب محمد عليا» تقسم الى اجزاء نحوية ثلاثة هي «ضرب» و«محمد» و«عليا» وهذه الاجزاء قد تقبل التقسيم الى اصوات أو صرفيات ولكنها باعتبارها وحدات في تركيب نحوي لا يقبل التقسيم. وتقليدا لهذا اعتبرت دلالة (أب) مكونة من الذكورة، ووجود شخص آخر (ابن)، ورابطة القرابة بين الشخصين وسبق الأول (الأب) زمنيا عن الثاني (الابن) والاتصال المباشر (على عكس الجد - والحفيد والولد وعمه). وهذا النوع من التحليل يوازي تحليل الميم الى جهر وأنفية وشفوية، وتحليل الولد الى «أل» ووزن «فعل» والمادة «ول.د.»، وتحليل «ضرب محمد عليا» الى «ضرب» و«محمد» و«عليا».

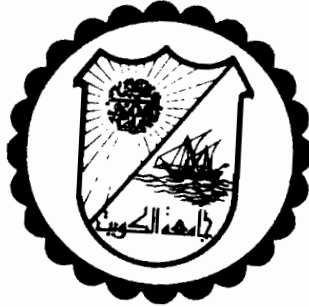
قلدت المدرسة الدلالية التحليل اللغوي في الأصوات والصرف والنحو في تقسيم المفهومات الى أنواع كما تقسم الكلمة الى اسم وفعل وحرف وكما تقسم الصرفيمات الى سوابق أو لواحق أو أوزان الخ وكما تقسم اصوات الى انفجارية واحتكاكية وحركات الخ. وقد انتهت بهم هذه المحاولة الى نظرية تسمى بنظرية «الحقوق الدلالية». ويقصدون بها مجموعة من الالفاظ ذات المجال الدلالي الواحد، مثل ابن وأب وأم وجد وعم الخ وهذه تناظر النوع الصوتي المسمى «الاصوات الشفوية» والتي هم الميم والباء والواو والفاء. وكما تتميز الميم عن بقية الانواع بصفة الانفية والباء بصفة انحباس الشفتين والواو باستدارتهما مع عدم حبس الهواء والفاء بالتقاء الشفة السفلى بالاسنان مع أنها جميعا تشترك في مجال واحد هو الشفوية، فان دلالة الحقل تتميز بصفة مشتركة بين أفرادها، كما أن كل فرد يتميز بصفة أو صفات خاصة به.

الأصوات الشفوية

الصفات الصوتية م	ب	و	ف
+	+	+	—
+	+	+	—
—	—	—	+
—	—	+	—
—	+	—	—

وتمثل العلامة (+) وجود الصفة والعلامة (-) عدم وجودها.

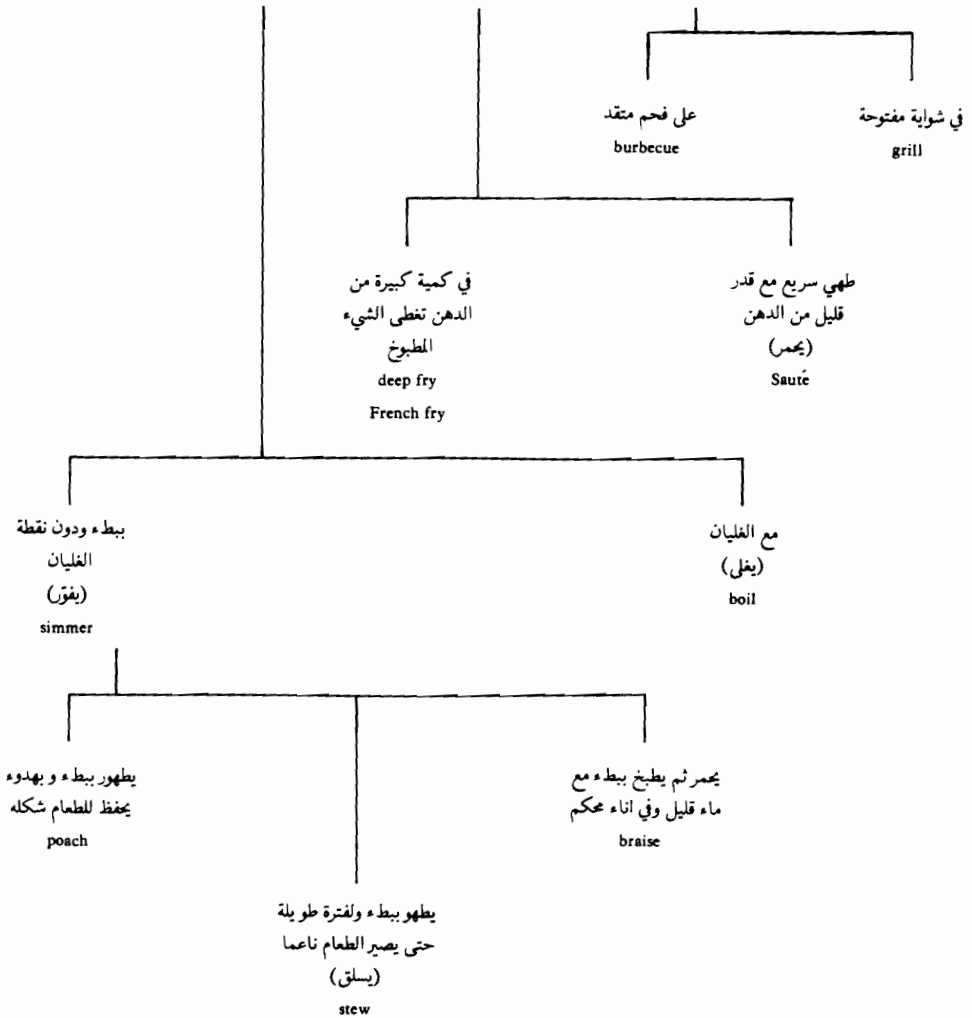
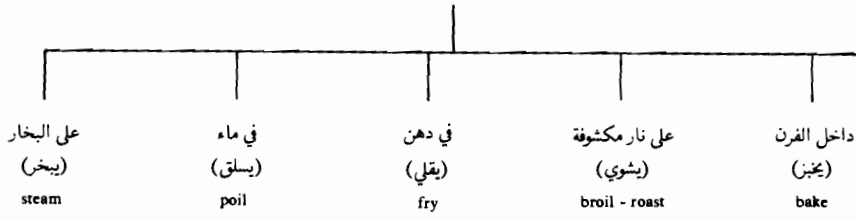
حاول دارسو الدلالة أن يقلدوا هذا النوع من التحليل وانتهوا الى تحليل المعاني التي تدل عليها الالفاظ بهذه الطريقة. وكان عليهم أن يقسموا المعاني الى أنواع كما تقسم الأصوات الى اصوات شفوية أو حنجرية أو لثوية الخ. وقد انتهوا من محاولتهم هذه الى ما يسمى بالحقول الدلالية. كما قلنا وعرفوا الحقل الدلالي بانه مجموعة من الكلمات التي تشترك في مجال دلالي واحد، مثل الفاظ الطبخ والفاظ العلاقة العائلية والفاظ الحرف الخ. وهم يقولون بأن دلالة «أب» دلالة كلية تشتمل على عناصر تتكون منها كما أن الميم صوت كلي يشتمل على صفات صوتية. ثم قالوا بأن وجود صفة مميزة - أو أكثر - في دلالة كل من الالفاظ المشتركة في الحقل الواحد تميز دلالة كل واحد من أفراد الحقل عما سواه كما سترى في الجدول الآتي:-



ومن هذا الجدول يمكن أن نحدد دلالة لفظ «أب» بذكر العناصر الدلالية الموجودة في العمود الرأسي الموجود أسفل كلمة «أب» أي (ذكر) و(من الجيل السابق) (صلته مباشرة) (قراءة الدم). وكل من هذه الصفات تعتبر عنصرا دلاليا يساهم في تكوين الدلالة الكلية للفظ. والسؤال الآن كما تقول روث كمبسن Ruth Kempson هل فعلنا شيئا سوى أننا نقلنا مشكلة مفهوم «الدلالة» من الكلمة الى المكون؟ أو لسنا بحاجة الى تحليل دلالي مثلا لكل من «جيل سابق» و «ذكر» و«صلة مباشرة» و«قراءة الدم». وبعد أن نحصل على مكونات دلالية لهذه الألفاظ، أو لن تكون هذه المكونات ألفاظا أخرى في حاجة للتحليل الدلالي بمكونات جديدة وهكذا؟ يقول «بيرويش» ليست المكونات صفات مادية أو علاقات خارج الكيان الانساني (٢) ولكنها «بمجرد وسائل يمكن بواسطتها تصور ظاهرة الدلالة وفهماها» (٣) ويقول كاتس «ان العلاقة (اي المكون) الدلالية هي مجرد فكرة نظرية يقصد بها أن تمثل فكرة تكون جزءا من معنى الصرفيم أو الوحدات التركيبية (Structural unit) الأخرى في اللغة الطبيعية ولا يقصد بمثل هذه الفكرة أمرا تجريديا لانها فوق الإدراك الواعي لأي شخص بالرغم من أنه من الممكن أن نتصورها، كما نتصور فكرة الدائرة. أنها ليست أفكارا شخصية خاصة من الممكن لك أولى أن نتصورها.

الواضح من هذين النصين أن المدرسة الامريكية تنتقل بالتحليل اللغوي من مادة اللغة الى أمور عقلية، أو بالأدق الى نشاط داخلي نفسي تأملي، ليس لديهم ولا لدينا وسيلة للقطع بماهيته فضلا عن تحليله. وهي في هذا لا تختلف عن من يفسرون الدلالة بانها ارتباط بين اللفظين بفكرة تجريدية مأخوذة عن موجودات خارجية.

ومع هذا التغالي في العقلانية mentalism فاننا حين ننزل الى التطبيق الواقعي لنظرية الحقول نجد تحديدا للمفاهيم لا يتناسب مع هذا المستوى العقلاني.



الى جانب هذا العنصر العقلاني الذي يصعب تحديد خصائصه، اضافت هذه المدرسة صعوبة أخرى، هي شغفها باستعمال الرموز شبه الرياضية التي أخذتها عن المدرسة الوضعية والتي قدمنا للقارىء مثالا منها. وقد أضافت بهذا صعوبة أخرى لامبرر لها للقارىء الذي قد لا يتيح له ظروفه متابعة ماتشره هذه المدرسة. والمثال $P \text{ and } Q \equiv -P \vee Q1$ قد لا يستعصى في النهاية على الفهم، ولكنه يتطلب من القارىء جهدا خاصة في مراجعة وتتبع الرموز ومفاهيمها في الكتاب الذي يقرؤه وفي كتب أخرى قد لا تتوفر له. ومثل هذا الشغف في الدقة تقليد كما ذكرت للمدرسة الفلسفية الوضعية، قد يفيد في افهام مايسمونه الدلالة المشتركة semantic universls (٤) ولكنه ولاشك يضيف عبثا جديدا على القارىء، وخاصة وانه من الممكن بل من المتحتم في النهاية أن تفسر هذه الرموز بالمصطلحات اللغوية العادية. لتعرض الآن مثالا للحقول الدلالية ننقله عن الزميل الدكتور أحمد مختار. وقد ترجم المثال بدورة عن *Leher's Semantic Fields Lexical Structure, 1974* وهذا الحقل هو الطهي.

ونحن نأخذ على الزميل الفاضل أنه ترجم الأفعال الانجليزية الى مايعاها بالعربية، مع أن هذا التعادل جزئي. وقد كان من الاخرى لتعرض لهذا الحقل الدلالي في العربية ذاتها، في ضوء فكرة ليهر. وكما هو واضح من المثال فان كلا من الأفعال المذكورة قد عرفت من وجهة نظر الظروف الخارجية غير اللغوية أي أداء عملية الطبخ. وقد يكون تمييز هذه الافعال، من حيث أنها أفعال لا كلمات على هذا النحو مناسباً للدراسة الثقافية ethnology. ولكنه غير مناسب للدراسات اللغوية. واليك أمثلة آخذها عن العامية المصرية (٥).

١- يخبز back (داخل فرن)

أ- في الانجليزية baked beans وهي عبارة تطلق على الفاصوليا البيضاء التي طبخت في عصير الطماطم دون أن توضع في الفرن.

ب- وفي المصرية لا يستعمل لفظ «يخبز» بالنسبة للحم الذي يوضع في اناء الفخار بل يقال «يدس البرام»

ج - في المصرية لايقال «خبز البطاطس» كما يقال في الانجليزية potatoes backed مع أنها تطبخ في الفرن. ولكن يقال «بطاطس مشوية، أو محمرة».

٢- يقلى fry (في دهن)

أ - في المصرية يقال «ذرة مقلى» مع أنه يعد على نار مكشوفة أو داخل فرن دون استعمال دهن. والفاول المقلى (أو بالادق المقيلى) «في المصرية» هوفول طهى في الفرن أو في اناء مكشوف ثم اضيف اليه الملح ونقع في الماء. وهو عادة يباع مع الترمس ولايستعمل الدهن في طهيه

ب - تطهى حبات الذرة في الزيت وتكون النتيجة «ذرة مفشرة» وليست «ذرة مقلى» وبالانجليزية لايقال Fried corn ولكن popcorn

٣- يقال في المصرية يسلق اللحم كما يقال في الانجليزية boil the meat و يقال في الانجليزية boils the water. وهنا يصح أن نترجم boil بالكلمة المصرية «يسلق» بالنسبة للحم أو الارز ولكنها تعادل «يغلى» بالنسبة للماء أو اللبن (الحليب).

٤- في الانجليزية يوضع اللحم تحت نار (كهربائية) مكشوفة فيقال the meat he grills ولكن اذا وضعت مكان قطعة اللحم قطعة من الخبز كانت العبارة he toasts the bread، وفي مثل هذين الموقفين نقول في المصرية «شوي اللحم» و«أمر العيش»

٥- في المصرية يغلى المرق و يوضع فيه الخبز، و يغلى المرق و يوضع فيه الرقاق فيقال في الحالة الاولى «عمل فته» ولكننا نستعمل الفعل «بل» مع «الرقاق» فنقول «بل الرقاق».

٦- البيض المغلي في الماء يقال له في المصرية «بيض مشوي» مع أنه لم يطه على نار مكشوفة

٧- في المصرية تستعمل العبارة «يطبخ محشي» ولايقال «يسلق» كما يقال بالنسبة للأرز

٨- «العجة» تطبخ في الزيت أو تطهى في الفرن ولا نقول «قلينا العجة» أو خبزنا العجة أو «طبخنا العجة» ولكن «عملنا العجة».

و يتضح من كل هذه الأمثلة أمور:

١- عدم دقة تفسير معنى الفعل بالعملية الخارجية التي يتم الحدث أحيانا بواسطتها.

٢- عدم دقة استعمال الترجمة من لغة الى أخرى للتعريف بمميزات كل مفهوم من مفهومات افراد الحقل الدلالي.

٣- الطريقة المثلى للتمييز بين مثل هذه المفومات، هو أن تعين الكلمات التي يمكن أن تجاور كلمة مامن الكلمات وتلك التي لا تجاورها. ومن الامثلة السابقة يمكن أن نذكر

اللحم- يشوى- ويحمر

الفاول - يدمس = (و يقلى باستعمال خاص الفول السوداني والمقيل مع الترمس)

اللحم في البرام أو الصينية - يدس و يسبك

الارز- يسلق و يفلفل ويحمر و يدس

الفت - يعمل

الذرة - يشوى و يقلى اذا كان اخضر و يفشر اذا كان جافا -

المحشي - يطبخ

الخبز - يخبز - و يقمر و يلدن

وهذه الأمثلة هامة من وجهة نظرنا لانها توضيح تطبيقي لنظرية فيرث واتباعه في دراسة دلالة الالفاظ، هذه النظرية التي تسمى «التلازم» Collocation. وهي تدعو الى صرف النظر عن المفومات الخارجية والتركيز على تلازم الالفاظ. وبالتالي فان «القلي» لايعرف بأنه الطبخ بمقدار وافر من الدهن ولكنه الفعل الذي توصف به عملية طهي «البطاطس» و«الفاول» و«الفاول» الخ

قد يتساءل البعض ولكن هل يعني هذا أننا نتجاهل علاقة باللفظ بالمدلول الخارجي. والجواب طبعاً بالنفي. ولكن لدراسة الدلالة جانبيين الجانب التعبيري وهو الذي يتضح من فكرة التلازم اللفظي. أما الجانب الخارجي - أي غير اللفظي - فدراسته ليست من صميم دراسة الألفاظ ولكنها من دراسة الظرف الخارجي الذي

يقال فيه اللفظ . والكلمة «يشوى» مثلا قد تعني «يضرب» اذا قيلت في ظرف يدل على أن الذي سيشوى هو «محمد».

ومن أجل هذا يقول فيرث بأن دراسة الجانب النطقي في اللغة هي جزء من دراسة الكل التفاهمي الذي يمثل النطق جانبا واحدا منه يرتبط ولاشك بالجوانب الأخرى. ولهذا فقد كان يقول بأن خير تمثيل للعملية التفاهمية هو الفيلم الناطق الذي يجمع بين النص الكلامي والصورة الخارجية للمحيط الذي حدث فيه الكلام والسياق اللفظي والنفسي الذي له تأثير على دلالة اللفظ . وقد كان من رأى فيرث أن الظروف الخارجية يمكن أن تقسم الى أنواع وأن تحلل الى وحدات تربطها علاقات تماما كما نعمل في تقسيم الالفاظ والمدلولات. وقد طور تلاميذه رأيه هذا بعد وفاته. وكما يقول مايكل هاليداي فانه لا بد من وضع طائفتين من المصطلحات لدراسة جانبي الدلالة، دلالة اللفظ ودلالة الظرف الخارجي. وقد أطلق على النوع الاول اسم Semantics (الدلالة) وعلى النوع الثاني اسم Semiotics (المفهومات). ولتحليل المفهومات (أي دلالة الظرف الخارجي) فانه ينبغي أن يميز بين مصطلحات ثلاثة المجال field والهدف target والوسيلة tenor ويقصد بالمجال الظروف الكلامية التي لاصلة لها بالمتكلم أو السامع، مثل وجود تمثال أو حديقة أو مدرسة أو سور الخ. ويقصد بالهدف الأمور المتعلقة بالمتكلم والسامع والتي تحدد الغرض من كلامه، كان يكون المخاطب أبا أو خادما أو زميلا مما يجعل الحديث في صورة الرجاء أو الأمر أو محاولة للتعاون. أما المقصود بالوسيلة، فهو الطريقة التي يتم بها الحدث اللغوي هل هي الكلام العادي أو الخطابة أو التلاوة أو المحاوراة أم أن لها هدفا عمليا كالاخبار أو الوصف الخ..

ويقول هاليداي بأن تحليل هذه العناصر الخارجية يجب أن يتم جنبا الى جنب مع تحليل العنصر النطقي. وما يسمى بالمدلول أو المفهوم الذي تحدث عنه الفلاسفة والمدرسة الدلالية الامريكية هو من عناصر الظرف الخارجي للكلام. وبالتالي فان الطهي على نار مكشوفة أو في دهن عميق أو غير هذا ليس من مدلول اللفظ بل انه جزء من تحليل الظرف الخارجي (المجال). أما مدلول لفظ «يشوى» فانه ارتباطه في الاستعمال مع لفظ المفعول «اللحم» و«الذرة» والبطاطه الخ من

ناحية واختلافه عن الافعال الاخرى التي تستعمل في «مجال» مشابه (والمجال عنصر من الظرف الخارجي) في تلازمها أي في الالفاظ التي تتجاور معها.

كل هذا الجدل الذي تقدم ينصب في الواقع على دلالة الالفاظ (أو بالادق الصرفيمات) أو بعبارة أخرى الدلالات القاموسية.

الدلالات التركيبية:

يعتبر الصرفيم أقل وحدة لغوية دلالية. ويختلف شكل الصرفيمات باختلاف اللغات. وفي اللغة الانجليزية مثلا قد يتفق الصرفيم والكلمة. مثال ذلك boy وهي مجموعة أقل من الاصوات ذات دلالة. ومعنى هذا أن أي صوت منها لايفيد بذاته جزءا من الكل الدلالي للصورة اللفظية boy على العكس من boys التي يفيد الصوت الأخير فيها «S» معنى مستقلا يعتبر جزءا من المعنى الكلي للفظ الى جانب المعنى الذي تمثله الاصوات الثلاثة الأخرى. ولكن هذا اللفظ يمكن أن يقع بصورته هذه في تركيب أكبر وتقوم بينه وبين أجزاء أخرى علاقات نحوية. ومن هنا فإن boy بهذا الاعتبار تكون كلمة بينما اعتبرت صرفيما من وجهة نظر الاعتبار الأول. والأمر في اللغة العربية ليس كذلك، لأن الكلمة العربية لاتتمثل أصغر مجموعة من الاصوات ذات دلالة فالكلمة يكتب تتكون من مجموعتين من الاصوات مجموعة تسمى بالمادة ومجموعة تسمى بالوزن. ولكل من هاتين المجموعتين دلالتها الخاصة. أما دلالة الكلمة فهي مجموع دلالة الصرفيمات التي تكونها. وهنا نأتي الى مانسميه بالدلالة التركيبية كما تتمثل في محيط الدراسة الصرفية.

ولكن ما طبيعة الدلالات التركيبية؟ وهل تختلف عن دلالات الالفاظ الأخرى؟ قلنا من قبل أن الدلالة وهي خاصة باللفظ المنطوق هي مجرد ارتباطات تلازمية بني كلمات بعضها وبعض، أما المعاني العقلية الأخرى كالتعريف والتنكير والصورة الذهنية المرتبطة بلفظ «الفيل» مثلا فهي من عناصر الظرف الخارجي، أي من المفهومات semiotics. والمفهومات كثيرة كثرة الفاظ اللغة وتراكيبها وقد يحدث أن تختار اللغة مفهوما (عنصر في الظرف الخارجي) يقابله دلالة لكلمة أو كلمات معينة، وقد يقابله الى جانب هذا صرفيم أو صرفيمات لاتنهض أن تمثل كلمات

كاملة (لأنها لا يمكن أن تكون وحدات في تركيب نحوي) كما يقابله علاقة نحوية.
واليك الأمثلة:

١- «قاموس» - «كراسة» - «كرسي» هذه كلمات ذات دلالات يقابلها في الظرف الخارجي (المجال) أشياء ذات صفات معينة. ودلالة هذه الألفاظ قاموسية فقط.

٢- واحد اثنين ثلاثة، هذه ألفاظ يقابلها في المجال الخارجي أشياء تتميز بالعدد. ومثل هذه المفهومات (المجال - أو الأشياء الخارجية) يعبر عنه في العربية أيضا لا بالكلمات بل بصيغيات ثلاثة هي الصفر والألف والواو، في «مسلم» و«مسلمان» و«مسلمون» وفي الأفعال في «يكتب» و«يكتبان» و«يكتبون». وفي هذه الأمثلة الأخيرة لا يكون الصفر أو الألف أو الواو كلمة ذات علاقة نحوية مستقلة عن بقية الكلمات، بل انها لا تنفصل عنها. هذا النوع من الدلالة هو الذي نسميه بالدلالة التركيبية أو بالأدق هنا الدلالة الصرفية.

ودلالة الفاعل والمفعول والحال والخبر والنعته الخ هي كذلك من الدلالات التركيبية التي تلازم علاقة تركيبية معينة بين كلمات الجمل المختلفة.

ودراسة دلالة الجملة، هي تحليل الدلالات القاموسية لمفرداتها (بطريقة الحقول والمكونات الدلالية أو بطريقة التلازم) ودراسة معاني الصرفيات التي تكونها ودلالة العلاقات النحوية القائمة بينها ثم دراسة التفاعلات التي تتم بين دلالة المفردات والصرفيات والعلاقات النحوية.

وينبغي أن نلاحظ أن هذه التفاعلات قد تؤدي الى الغاء مفهوم أو تعديله أما الغاء المفهوم فيحدث بالعلمية، أي باطلاق لفظ أو تركيب صرفي أو نحوي على شخص أو شيء على سبيل العلمية. واللفظ «عبد الله» يتكون من اسمين أحدهما مضاف والثاني مضاف إليه. وهذه العلاقة النحوية تظل باقية في المثال «قال اني عبد الله آتاني الكتاب» «أنا عبد الله أصلي له وأتوسل بنيه». ولكنها تنعدم في المثال «محمد بن عبد الله» وذلك رغم بقاء الاضافة وعلاقتها في الكلمة الثانية. ومايقال عن التركيب النحوي «عبد الله» يقال عن التركيب الصرفي «محمد» الذي فقد الدلالة الصرفية التي نسميها اسم مفعول.

دلالة الصرفيمات في العربية :

يجب أن نفرق بين نوعين من الصرفيمات (غير المادة) في العربية، النوع الأول هو ما يسمى بالأوزان الصرفية والآخر هو ما يسمى بالواصق، سواء كانت اللواصق سوابق أو لواحق أو دواخل (٦). والوزن الصرفي لا يقتصر على أوزان المشتقات من اسم فاعل أو اسم مفعول أو مصدر، بل يتعداها إلى الأوزان التي تستعمل لغير الاشتقاق كأوزان جمع التكسير والتصغير. ولما كان كل وزن من الأوزان يمثل كلا لا يتجزأ، فقد اقترحنا في غير هذا المكان أن نقول بمفهوم آخر إلى جانب الصرفيم هو العنصر الصرفيمي، ونعني جزء صرفيم الوزن الذي يحدد جزءا معيناً من دلالة الصرفيم الكلية. مثال ذلك ياء المضارعة في يكتب يكتبان ويكتبون ويكتبن الخ. وهذه الياء لا يمكن أن تنفصل عن بقية الوزن وتعتبر صرفيماً مستقلاً، لأن تجريد الكلمة عنها يذهب بالكلمة كلها. ولهذا فإننا حين نقسم كلا من هذه الكلمات إلى مادة (ك. ت. ب) ووزن فإن هذا الأخير يكون كلا وتكون الياء جزءاً أساسياً منه لا يستقيم الكل بدونه. ولكن الذي لا شك فيه هو أن للياء دلالة معينة، هي الدلالة على الغيبة. وهذه الدلالة تتضح بمقارنة هذه الصيغ بصيغ الخطاب والتكلم. ولا تدل هذه الياء على التذكير، ضرورة وجودها في صيغة «يكتبن».

أما الأوزان غير الاشتقاقية فمنها وزن التصغير التي يتكون من الضم الواقع بعد الساكن الأول في الكلمة الأساس وإضافة ياء ساكنة مفتوح ما قبلها ولكن يلاحظ هنا أن مدلول التصغير مدلول للوزن الكلي وليس لأي جزء من أجزائه دلالة خاصة.

أما النوع الثاني من الصرفيمات، وهي تلك التي نسميها اللواصق فمثالها أداة التعريف «أل» وضمير الغياب المتصل الخ وهذه تضاف إلى الأصل ولا تحدث فيه تغييراً سوى زيادة كمة بوجودها.

ولكل صرفيم دلالتة، كالتعريف (ولد - الولد) والتصغير «كلب - كليب» والجمع (ولد - أولاد) والجمع مع العقل والتذكير (مسلم - مسلمون) والجمع مع العقل والتأنيث (مسلم - مسلمات) الخ. ويلاحظ على دلالة

الصرفيمات أمران: أولهما — أنها دلالة يمكن أن يعبر عنها بالمفردات أو التراكيب النحوية الموجودة في اللغة، فالدلالة التي تفرق بين (ولد — ولدان) تفرق أيضا بين (فرد — زوج) وبين (واحد — اثنان). والدلالة التي تفرق بين (مسلم — مسلمات) تفرق أيضا بين (ولد — نساء).

وثانيهما — أنه في الوقت الذي يكون الفرق الدلالي بين المفردات ثابتا، فإن الفرق الذي يناظره في الصرفيمات مهتز يخضع للتغير. مثال ذلك الفرق بين (فرد — زوج) وهو فرق دلالي لا يتخلف بينما يمكن أن يتخلف الفرق بين الفرد والمثنى (الصرفيمي) في مثل قول الشاعر «ياخليلي خليناني ومابي» فصرفيم التثنية هنا لا يدل بالضرورة على دلالة التثنية. صحيح أنه يمكن القول وخاصة في اللهجات الدارجة «كل لقمتين ثلاثة» دون قصد التثنية، كما يمكن القول «قل كلمة» دون قصد الافراد، ولكن هذا تعبير بلاغي، من اطلاق الجزء نريد به الكل.

وقد قدمنا في بحث آخر نموذجا لدراسة الصرفيمات في الأسماء والأفعال (٧) وهي دراسة على مرحلتين، المرحلة الأولى تهدف الى تحديد الصرفيمات باعتبارها مجموعات من الأصوات وثانيتها تهدف الى بيان دلالة كل صرفيم بمقارنته ببقية التي تتكامل معه في نظام صرفيمي معين، مثل تصريف الفعل أو الاشتقاقات.

دلالة التراكيب النحوية:

أولا — العلاقات النحوية وهل هي ذات دلالة؟

سبق أن ذكرنا أن هناك نوعين من الدلالة، دلالة الوحدة داخل النظام، ومثلنا لها بدلالة الصوت /م/ على أنه مناقض للأصوات المشتركة معه في النوع الذي يسمى «الأصوات الشفوية». ومثل هذه الدلالة لا ترتبط بالضرورة بالمفهوم Semiotics أي بالظرف الخارجي. وقد يكون للدلالة النحوية (وهي خاصة باللفظ) أكثر من مفهوم واحد (وهو خاص بالظرف الخارجي). مثال ذلك كون «محمد» فاعلا في الجمل:

١- «ضَرَبَ محمد».

٢- و«انضرب محمد»

٣- و«مات محمد»

حيث يقابل الأولى المفهوم الذي يتمثل في أن الشخص الذي يعينه اللفظ «محمد» قد قام بعمل هو الضرب. أما في المثال الثاني فإن الشخص المذكور قد وقع عليه الضرب من شخص آخر. وفي المثال الثالث يكون المفهوم أن هذا الشخص تغير من حالة الحياة الى حالة الموت وكل هذه الاحتمالات من مفهومات المجال.

وفي هذه الأمثلة الثلاثة اتحدت العلاقة النحوية مع مفهوم المجال أحيانا واختلفت أحيانا أخرى. وقد يكون للمفهوم (دلالة الظرف الخارجي) أثره في التركيب النحوي. ومثال هذا الفعل المضارع المسند الى المتكلم والمخاطب والذي يكتفي فيه بالصيغة الفعلية، دون ضرورة لذكر طرف آخر هو المسند اليه، بينما يتحتم ذكر الطرف الآخر مع الفعل المضارع المسند للغائب في مثل «يكتب»، الا اذا كان قد سبق ذكره في سابق النص. أما السبب في هذا الاختلاف فهو أن المفهوم في حالتي المخاطب والمتكلم محدد كما ذكرنا بينما هو في حالة الغائب غير محدد. وهذا المفهوم عنصر من عناصر الظرف الخارجي هو العامل الشخصي agent وهو يقتضي أن الكلام والمخاطب يعينان ذات المسند اليه أما الغياب فلا يعين ذاته.

ومن أجل هذا فانه من الممكن الاستغناء عن ذكر اسم المتكلم أو المخاطب اكتفاء بتعيين الظرف الخارجي له في الوقت الذي يتحتم فيه ذكر لفظ يدل على ذات الغائب لأن الظرف الخارجي لا يعينه (٨).

النسبة والاسناد في العربية الفصحى:

الاسناد دلالة تركيبية في العربية الفصحى. وهو من نوعين اسناد يتمثل في الجملة الاسمية واسناد يتمثل في الجملة الفعلية. وهذه الثنائية التركيبية في العربية ليست نتيجة لاختلاف قاعدة المطابقة عند تقدم المسند اليه عنها عند تأخره فحسب بل هي كذلك لأن للجملة الاسمية طريقة تختلف عن طريقة الجملة الفعلية، في التراكيب الدالة على النفي والتأكيد والزمن وكيفية الحدث.

الجملة الفعلية	الجملة الاسمية	
لم يقيم محمد	ليس محمد قائما	النفي
لما يقيم محمد		
الخ	الخ	
ليقومن محمد	ان محمدا قائم	التأكيد
لقد قام محمد		
ضرب محمد	كان محمد ضاربا	الزمن
سيضرب محمد	سيكون محمد ضاربا	
لن يضرب محمد	لن يكون محمد ضاربا	
لما يتكلم محمد	لم يكده محمد يتكلم	كيفية الحدث

(المقاربة مع النفي)

ولايعنى الاسناد بالضرورة أن يصدر الحدث من المسند اليه أو أن تلزمه الصفة التي يعبر عنها المسند اليه فقد يكون المسند اليه واقعا عليه الحدث كما في «انضرب محمد» و«ضرب محمد». ووقوع الحدث من المسند اليه أو وقوعه عليه ليس من عناصر الدلالة Semantics بل من عناصر المفهوم Semiotics. وبالنسبة للغة العربية نرى أن يتضمن المفهوم مقابلا «للاستاذ النحوي» نسميه «النسبة». والنسبة أمر واقعي خارجي أو علاقة منطقيّة. أما الاسناد فعلاقة نحوية لفظية تتمثل في موضع كلمة بالنسبة لأخرى أو في زيادة توجد علامة على الاسناد كعلامات الاعراب، أو وجود صيغة معينة كصيغة المبني للمعلوم مع الفاعل والمبني للمجهول مع نائب الفاعل، وهكذا. وهذه كلها أمور لفظية تلزم دائما التركيب الاسنادي.

وقد يقابل النسبة (مفهوم تابع للظرف الخارجي) عدد من التراكيب النحوية بعضها اسناد وبعضها غير اسناد. ولما كانت النسبة أمرا خارجيا فانه من الممكن أن تكون اعتبارا عقليا أو منطقيًا. والنسبة بهذا المعنى يمكن أن تكون أمرا مشتركا في كل اللغات universal كصدور الضرب من محمد وهو معنى ذهني يمكن أن يتصوره المتكلم بأي لغة كانت. وهذا المعنى الذهني، في مرحلته النفسية مجرد علاقة تجريدية بين أمر وأمر آخر. وهذه المرحلة النفسية هي العملية الكلامية الأولى التي تتلوها عمليات نطقية أخرى ومنها عملية اختيار التركيب النحوي الذي يحمل هذا المعنى. وتتحدد عملية الاختيار بعدد الامكانيات التركيبية التي توفرها اللغة.

وبالنسبة للغة العربية يمكن أن يعبر عن النسبة بالتركيبات الآتية:

١- محمد يكتب	،	مبتدأ خبره جملة فعلية
٢- محمد كاتب	،	مبتدأ خبره اسم
٣- يكتب محمد	،	جملة فعلية
٤- محمد الكاتب زارني	،	صفة وموصوف
٥- كتابة محمد سررتني	،	مصدر مضاف الى اسم بعده
٦- محمد كاتب الأب	،	اسم فاعل مضاف لاسم بعده
٧- جاءني رجل كاتب أبوه	،	اسم فاعل وافعله
٨- محمد طاهر نفسا	،	اسم عام وتمييز
٩- جاء محمد كاتبا	،	صاحب الحال والحال

وفي هذه الحالات توجد النسبة بين محمد والكتابة (وبين الطهر والنفس أو بين أبي محمد والكتابة). ولكن التركيبات النحوية للتعبير عن هذه النسبة الواحدة قد تعددت.

ولما كانت النسبة من عناصر المفهوم (Semiotics) والاسناد أو الاضافة أو النعت الحقيقي أو النعت النسبي الخ تركيبات لغوية، فانه ليس هناك حرج منهجي من الجمع بينهما عند وصف التركيب.

مثل هذا التحليل يتفادى التناقض المنهجي في العبارات النحوية من مثل: «اضافة اسم الفاعل لفاعله» و«اضافة اسم المفعول لنائب الفاعل». وذلك لأن الاضافة تعني تركيبا نحويا له مميزاته التركيبية، فعلاية الفاعلية تقتضي فعلا مبينا للمعلوم (أو اسم فاعل) ورفعا يلحق المسند اليه (المنسوب اليه). أما الاضافة فتقتضي جرا يلحق الاسم (المنسوب اليه). أما السبب في زوال التناقض فهو أن الدلالات الاعرابية من خصائص التركيب النحوي أما المفهومات العقلية (كون هذا الشخص قد فعل الفعل) فأمر ثابت سواء كان المنسوب اليه فاعلا أو مضافا اليه.

كما يتفادى هذا التحليل ضرورة تقدير البنية التحتية وافراض تأويلات وقواعد تحويلية لاتمثل الواقع. وذلك ضرورة أن البنية التحتية التي يقول بها

التحويليون هي من المفهومات الخارجية، أي انها من معنى الظرف الخارجي وليست من دلالات التركيب.

التحليل الدلالي للجمل:

الجملة كل تعبيرى مكون من أصوات وصفات صوتية وصرفيمات وكلمات (وحدات نحوية) وعلاقات. ولكل واحد من هذه الأمور دلالاته (Semantic) ومفهومه الخارجى (Semiotics)، وذلك باستثناء الأصوات. ودلالة الجملة، هي مجموع هذه الدلالات التي تنسب لأجزائها، ومجموع الآثار المترتبة على وجود هذه الدلالات المختلفة بعضها الى جوار بعض. وسنعرض فيما يلي بعض الأمثلة للعلاقة بين الدلالات والمفهومات:

١- العلمية. ذكرنا من قبل أن العلم قد يكون منقولاً — على حد تعبير النحاة — الى العلمية، مثل «أحمد»، وهو منقول عن مضارع «حمد» و«مصطفى» وهو منقول عن اسم المفعول و«عبد الله» وهو منقول عن الاضافة. وتأثير العلمية على الاسم أو التركيب المنقول لا يؤثر في دلالة تركيبه، أي في علاقاته النحوية وعلاماتها، فلا تزال «أحمد» و«مصطفى» بعد النقل للعلمية على وزن المضارع واسم المفعول وهو المميز التركيبى لهاتين الصيغتين، ولا تزال «عبد الله» مضافاً ومضافاً اليه يتميز بجر الثانى. والذي يتغير بالنقل الى العلمية هو المفهوم (أي دلالة الظرف الخارجى) وذلك لأن المجال «Field» لا يتضمن حدثاً صادراً عن المتكلم بالنسبة لأحمد ولا ذاتاً وقع عليها الحدث بالنسبة لمصطفى.

٢- الزمن فى العربية

الفعل «يحضر» فى الجملة «يحضر محمد» يتضمن مفهوماً (Semiotics) أى (مفهوم الظرف الخارجى) يتراوح بين العادة وبين الوقوع فى الزمن الحالى. ولو أضيف لهذه الجملة لفظ «الآن» فصارت «يحضر محمد الآن» لتم التفاعل بين المفهومات (الظرف الخارجى) وذلك بالغاء احتمال العادة. أما لو سبقت «لن» الفعل فان الزمن الحاضر (مفهوم الظرف) سيلغى ويحل مفهوم المستقبل. ولو سبقت «لم» فسيحل مفهوم الماضى محل مفهوم الحاضر. وهكذا (٩).

أما اداة الشرط «ان» فانها تجرد الماضى والمضارع من زمنهما الأساسى

وتحولها الى المستقبل في مثل «ان جاء محمد رجعت» و«ان يجيء محمد ارجع». ومن وجهة نظر مفهوم الزمن يتساوى الماضي والمضارع في هاتين الجملتين.

التعبير الزمني في الجملة الاسمية :

الجملة الاسمية التي لا يكون خبرها فعلا تكون مجردة من الوسيلة اللفظية للتعبير عن الزمن، ولكن مفهومها يعين «الحال». وهذا يعني أن التعبير عن هذا المفهوم يكون صفرىا. ولكن اذا أريد التعبير عن المستقبل أو الماضي في الجملة الاسمية، فانه يتوصل الى هذا باضافة الأفعال الناسخة اليها. ولكل فعل من الأفعال الناسخة مفهوم اضافي الى جانب مفهوم الزمن وذلك فيما عدا «كان» التي تفيد الماضي ولاغير. ومع هذا فان لكان مفهوما آخر اذا ما اقترنت الجملة التي توجد فيها بجملة أخرى تتحد معها في المضي وذلك كما لو قلت «ذهبت الى محمد ولكنه كان قد خرج». والمفهوم الاضافي هنا هو أن المضي في جملة «كان» أسبق من المضي في الجملة الأخرى.

وللتعبير عن المستقبل في الجملة الاسمية تستعمل كان في صيغة المضارع وتدخل عليها السين أو سوف أو لن النافية مثل «سيكون قائما» و«سوف يكون قائما» و«لن يكون قائما».

لن أطيل على القارئ في تفصيلات التعبير الزمني، ولكن اكتفى هنا بهذا القدر لأقرر أن التعبير عن الزمن في العربية من خصائص التركيب النحوي وأن العنصر الزمني في الفعل ليس مستقرا، حيث يتحول من المضي الى الاستقبال ومن الحال الى المضي أو الاستقبال الخ تبعا للأدوات التي تجاور الفعل. ومادامت هذه الدلالة تتجاوز الكلمة وترتبط بطبيعة الكلمات التي تجاورها، فان هذا يعني أن دراسة الزمن دراسة تابعة لدراسة التركيب النحوي وليست دلالة صرفيمية كما هي في الفرنسية مثلا، أو في الانجليزية الى حد ما.

كيفية الحدث في العربية:

المقصود بكيفية الحدث الطريقة التي تم بها وهي مفهوم من مفهومات

المجال Field، أي أنها عنصر من عناصر الظرف الخارجي. أما الجانب الدلالي للكيفية فيتمثل في علاقة تقوم بين الفعل الأصلي والفعل المساعد.

وبالرغم من أن النحاة العرب لم يفرّدوا بابا في النحو لدراسته فهم لم يغفلوها، فأفعال الشروع والنواسخ الفعلية من التركيبات النحوية الدالة على الكيفية. والذي حدث هو أن النحاة العرب لم يفرّدوا بابا لدراسة كيفية الحدث كما أفرّد بابا لدراسة الاستفهام أو التأكيد مثلا.

وقد تسبب هذا في أنهم قد أغفلوا الإشارة الى بعض الكيفيات مثل تكرر الحدث وامتداده وذكروا بعض الكيفيات الأخرى ذكرا عارضا كمعنى المقاربة مع النفي في «محمد لما يحضر».

ودراسة الكيفية كدراسة الزمن دراسة نحوية بمعنى أنها ليست مدلولات صرفية ولا مجرد مدلولات ألفاظ، بل انها مدلولات للتركيب كله وما فيه من ألفاظ.

التعريف والتنكير والجنس:

التنكير والتعريف مفهومان يختصان بالفرد لا بالجنس، فالفرد المعين بذاته معرفة والفرد الذي لا يتعين نكرة. أما اسم الجنس فيمكن النظر اليه من احدى وجهتى نظر، أنه فرد اذا ماوضع مع أجناس أخرى، مثل الانسان والحيوان والطيور ولكنه جمع اذا ماوضع مع أفراده مثل انسان ومحمد وفاطمة. وهذا التمييز على مستوى المفهومات Semiotics. أما على مستوى الدلالات Semantics فاننا نعتمد على التركيبات، أي على مجموعة من الصرفيمات هي (أل + اسم) و(صفر + اسم) مثل الكتاب وكتاب. وليس في العربية وسيلة ثالثة أو بالأدق صرفيم ثالث يختص بالدخول على اسم الجنس. وبمقابلة العربية بالانجليزية نجد هذه الأخيرة تضم صرفيمات ثلاثة هي الصفر، a، the، أي أن عدد الصرفيمات متساو مع عدد أنواع المفهوم (النكرة المعرفة الجنس). ولما كانت هذه المفهومات عامة مشتركة universals فان العربية نظرا لعدم التساوي بين عدد صرفيماتها ومفهوماتها، خلطت في استعمال صرفيمي «الصفر» و«أل» بحيث لم يختص واحد منهما بمفهوم معين. ومن هنا فان التمييز بين النكرة والمعرفة على مستوى المفهوم (Semiotics) يخضع للتركيب النحوي.

جاء رجل	_____ المفهوم نكرة
يارجل خذ بيدي	_____ المفهوم نكرة مقصودة أي معرفة.
يا رجلا خذ بيدي	_____ المفهوم نكرة غير مقصودة أي نكرة.
لارجل في الدار	_____ المفهوم جنس منفي أي معرفة
هذا هو الرجل الذي قابلته	_____ المفهوم معرفة
الرجل أقوى من المرأة	_____ المفهوم جنس مثبت أي معرفة

وليس ثمة من شك في أن الانجليزية تخلط كذلك بين استعمال صرفيماتها فلاتخص كل صرفيم دائما بمفهوم معين، ولكن هذا ليس نتيجة لنقص عدد الصرفيمات عن عدد المفهومات كما في العربية.

نود الآن أن نتعرض للمعارف الأخرى أي الضمير والمضاف والعلم واسم الإشارة واسم الموصول، بعد أن تعرضنا للمعرف بأل. وهنا أيضا نفرق بين الدلالة Semantics وهي أمر لغوي والمفهوم Semiotics وهو أمر خارجي عن اللغة.

ولنبداً باسم الموصول وصلته، لنلاحظ أنه بديل تركيبى Substitute للاسم المعرف بأل، أو بعبارة أخرى هو تعريف للجملة حتى يمكن أن تقع في بعض مواقع الاسم المفرد المعرف. وبدون اسم الموصول يمكن أن تقع الجملة في بعض مواقع الاسم النكرة هكذا:

— ٢ —

جاء الذي كتب
جاء رجل يكتب

— ١ —

أ- جاء الكاتب
ب- جاء رجل كاتب

حيث وقع الموصول وصلته (أ - ٢) محل الاسم المعرف (أ - ١) ووقعت الجملة المجردة عن اسم الموصول (ب - ٢) موقع الاسم النكرة (ب - ١).

ولكن اسم الموصول «الذي» و«التي» وأمثالها في العربية قسم واحد من قسمي الموصول. أما القسم الأخير فهو «من» و«ما». وهذان القسمان يتكاملان لتغطية الامكانيات التركيبية للاسم المعرفة، فالذي وزميلاتها تقع صفة للاسم المعرف كما يمكن أن تقع مبتدأ أو فاعلا. أما «من» و«ما» فلا تقع صفة. وهكذا يقال في العربية «جاء الرجل الذي رأيت» ولا يقال «جاء الرجل من رأيت» كما أن

هناك نوعا آخر من التكامل، هو أن الذي وزميلاتها لتمييز بين العاقل وغير العاقل، بينما تميز «من» و«ما» بينهما.

ودلالة التعريف في الاسم المعرف بأل واسم الموصول، بل وفي جميع المعارف تعني أمورا تركيبية، كعدم جواز ان تكون صفة المعرفة نكرة، وعدم جواز وقوع النكرة مبتدأ الى غير هذا. أما المفهوم (Semiotics) أي كون الشخص المشار اليه باللفظ معينا أو غير معين فهو أمر آخر يدخل في نطاق تحليل الظرف الاجتماعي بما فيه من التزامات منطقية.

الضمائر، وأسماء الاستفهام:

يقول النحاة بأن الضمير هو أعرف المعارف، بمعنى أنه «يدل على معين» ولو تأملنا الأمر بعض الشيء لوجدنا أن الضمير لا يدل بالفعل على معين. فلفظ «أنا» يدل على متكلم ولكن من هو المتكلم، ألا يحتمل أن يكون محمدا أو عليا أو فاطمة أو واحدا من الملايين الأخرى التي يمكن أن تكتسب صفة المتكلم اذا نطقت بهذا اللفظ. بهذا المعنى لا تختلف «أنا» عن «رجل». ولكن اذا فهمنا قضية الدلالة Semantics باعتبارها من خصائص اللفظ وهي من ثم منفصلة عن المفهوم Semiotics الذي هو من خصائص الظرف الخارجي، لكان تعريف الضمير معناه أنه يقع مبتدأ ويكون البديل منه اسما معرفا بأل أو علما الخ ولا يكون اسما نكرة. والدلالة بهذا المعنى تلازم collocation أو تعامل Correlation أما الجانب الآخر وهو تعيين المتكلم أو السامع أو الغائب فهذا من المفهوم وهو أمر خارج عن نطاق النطق.

وما يقال عن الضمير يقال عن اسم الاستفهام من حيث أن دلالاته تمثل العلاقات النحوية، أما مفهومه فهو أمر خارج عن نطاق النطق وقد تكون الإنكار أو التوبيخ لا الاستفهام.

اسم الإشارة:

ما يقال عن اسم الإشارة وتعيينه للمشار اليه، أمر غير لغوي، بل هو من المفاهيم التي يحددها الظرف الاجتماعي. وبعبارة أخرى نقول أن التعريف الذي ينسب الى اسم الإشارة يتطلب ايماء أو إشارة بالاصبع أو أن يسبق المشار اليه في النص. أما لو كتب لفظ «هذا» على سبورة فانه لا يعين مفهوما مبادئه. معنى هذا أن التعريف باسم الإشارة ليس من دلالات النطق، بل من المفهومات الخارجية.

العلم:

وما يقال عن اسم الإشارة يقال أيضا عن العلم، حيث أنه من الممكن أن يطلق العلم الواحد على آلاف من الأشخاص. ولفظ «محمد» مجردا عن المفهومات الخارجية (Semiotics) لا يختلف عن لفظ «رجل» كلاهما يطلق على واحد من أفراد عديدين. وإذا أضيف إلى العلم كنية أو لقب تحدد مدلوله على نفس الطريقة التي يتحدد بها مدلول الاسم النكرة بالنعته.

المضاف:

تعريف المضاف ناتج عن الإضافة أن عن ربطه باسم معرف. ومن الطبيعي أن يكون التعريف الذي يكتسبه المضاف من درجة التعريف الذي يوجد في المضاف إليه. وعلى هذا فإن تعريف المضاف باعتباره دلالة يتمثل في العلاقات النطقية، أما باعتباره مفهوماً فإن التعريف (أي تعيين محدد) يكون عنصراً خارجاً عن نطاق اللفظ.

التلازم والتعامل: Colloction and correlation

سبق أن ذكرنا أن التلازم هو ورود كلمة مع كلمة أخرى وروداً لا يتحتم معه وجود علاقة نحوية خاصة. مثال ذلك «الموت» و«الحياة» و«الفرد والجماعة» و«الخالق والمخلوق» و«الدنيا والآخرة» في العربية الفصحى ومثل «عيش وملح» و«جزمة وشراب» في المصرية ومثل «الشرع والمجداف» في الكويتية. وهذا النوع من التلازم سببه العادة اللغوية التي لا ترتبط بنوع معين من التراكيب، ولكن هناك تلازماً من نوع آخر يرتبط بالتراكيب اللغوية ومن أمثلته:

١- أركب الكلب و التلازم هنا غير متحقق

٢- أركب الفرس و التلازم هنا متحقق

والتلازم أمر مختلف عن العلاقة النحوية، أي علاقة العامل (الفعل) بالمعمول (المفعول) فهذه العلاقة قائمة في المثالين. ومن ثم فإنهما من الناحية التركيبية مثالان سليمان. أما فساد المثال الأول فلا يرجع للقاعدة النحوية أي علاقة

الفعل بمفعوله بل الى فساد التلازم (وهو عنصر من عناصر الدلالة) بين ركب والكلاب.

والعلاقة النحوية بين الكلمات، أو ما يسمى أحيانا بالعمل، علاقة تأثيرها من جانبيين لا من جانب واحد كما تقول نظرية العامل. ولو صح أن نقول بأن الفعل «ركب» هو سبب وجود الفتحة على المفعول، فإن من الممكن أيضا أن نقول بأن هذه الفتحة هي التي سببت وجود الفعل في صيغة المبنى للمعلوم. والوضع الدقيق للقضية أن نقول بتبادل التأثير بينهما. وقد عبر فيرث عن هذه الفكرة بمصطلح correlation وترجمه بلفظ (التعامل). وقد خلط بعض الزملاء بين هذا المصطلح وبين المصطلح collocation (التلازم) ولكن الأول منهما يعني العلاقات النحوية والثاني تعني التلازم في الوجود لسبب غير نحوي، كان تجري العادة على ذكر لفظين معا مثل «عيش وملح» اذ لا يقال مثلا «فطير وملح» و«لحم وملح». وليس هناك مانع عقلي من أن يقال هذا.

أما بالنسبة «للركوب» و«الكلب» فإن المانع ليس مجرد امتناع اجتماع اللفظين لأن العادة لم تجر على هذا (كما في فطير وملح)، بل لأن المزاولة الخارجية لعملية الركوب لا ترتبط بالكلب كما ترتبط بالفرس. وفي مصر مثلا تثير رؤية رجل يركب ثورا الضحك ولكن رؤية رجل يركب حمارا أو فرسا لا تثير ضحكا أو تعليقاً. أما في نيجيريا، وخاصة في المناطق البعيدة عن المدن فإن ركوب الثور أمر عادي لا يثير أي تعليق. ومن هنا فإن التلازم بين «ركب» و«الثور» في لهجة مصر غير موجود، بينما التلازم في لغة الهوسا بين الفعل الدال على الركوب والاسم الدال على الثور أمر ممكن.

في مثل هذا المجال قد يحدث تداخل بين التلازم وهو عنصر من عناصر الدلالة والتعامل وهو عنصر من عناصر العلاقات النحوية كما ترى في المثال التالي:

«محمد ضرب» جملة تحتوي على فعل يمكن أن يتعامل مع الجار والمجرور «بالعصى». ولكن تعامله مع «بالعصى» يمنعه من التعامل مع المفعول «مثلا» أو «عملة فضية» ولهذا لا نقول:

ضرب محمد مثلاً بالعصى
ولا ضرب محمد التليفون لعل بالعصى
ولا ضربت الحكومة العملة الفضية بالعصى

وبعبارة أخرى فإن العلاقة النحوية بين ضرب و بالعصى (تعلق الجار
والمجرور بالفعل) تمنع أن يكون مفعولها «التليفون» أو «مثلاً» أو «العملة». وحتى
يصح وجود واحد من هذه المفاعيل ينبغي ألا نذكر الجار والمجرور «بالعصى» فنقول:

ضرب محمد مثلاً لسامعيه
ضرب محمد التليفون لأخيه (تعبير عامي)
وضربت الحكومة عملة فضية جديدة

هذا النوع من التلازم Collaction يتداخل مع التعامل Correlation وذلك
لأنه يحدد إحدى الدلالات التي يؤديها الفعل «ضرب»، أو على حد تعبير المدرسة
الدلالية الأمريكية يعين الحقل الدلالي للفعل:
قضية اللبس:

اللبس من المبررات الجوهرية التي تؤيد بها المدرسة التحويلية رأيها القائل
بوجود بنية تحتية، وفي المثال: «قابل محمد علياً فأعطاه كتابه» توجد احتمالات
تتمثل في الجمل الأربعة التالية:

- أ — قابل محمد علياً فأعطى محمد كتاب محمد لعل.
- ب — قابل محمد علياً فأعطى محمد كتاب علي لعل.
- ج — قابل محمد علياً فأعطى علي كتاب محمد لمحمد.
- د — قابل محمد علياً فأعطى علي كتاب علي لمحمد.

وهم يقولون بأن «قابل محمد علياً فأعطاه كتابه» هو البنية الخارجية وأن له
بنية تحتية تتمثل في واحد من الأمثلة الأربعة المذكورة. ونحن نتساءل ما هو العامل
الذي يعين واحداً من هذه الأمثلة الأربعة باعتباره بنية تحتية للعبارة؟

لن يكون لدى أنصار هذه المدرسة من جواب سوى أن يقولوا بأن الظرف الخارجي هو الذي يحدد هذا الاختيار. معنى هذا أن نظرية البنية التحتية تعاني من أمرين:

- ١- أنها لا تؤخذ من النطق نفسه، بل من الظرف الخارجي المرتبط به.
- ٢- أنها بهذا الاعتبار أمر غير موجود بالفعل، حتى يمكن أن توضع له القواعد التحويلية، بل هي مجرد افتراض لا يمثل الواقع الذي يبرر وجود القاعدة. والقاعدة هي علاقات توجد لوجود ألفاظ بالفعل لا لوجود مفترض لألفاظ لا وجود لها.

أوليس من الأدق أن نحلل العلاقات اللفظية في ضوء العبارة التي قيلت، وأن نفسر اللبس بتحليل الظرف الخارجي لنرى أي الاحتمالات الأربعة قد تضمنها الظرف الخارجي؟؟

الفرق الوحيد أننا نرجع للظرف الخارجي (أي العمليات التي صحبت النطق) فنجدها أنها تعين الشخص الذي يملك الكتاب والشخص الذي أعطى والشخص الذي أخذ. والمدرسة التحويلية لا تستطيع معرفة البنية التحتية إلا بالرجوع الى الظرف الخارجي لبيان هذه الأمور نفسها. وإذا صح هذا فما لزوم القول ببنية تحتية. ان من المسلم به أن النطق لا يمثل الكل التواصلي of communication totality، بل عنصرا فيه تكملة العناصر الأخرى. لماذا اذن نفترض وجود جملة أخرى تكون أساساً للجملة المنطوقة؟ ثم ما الذي يعين أن تكون هذه الجملة (البنية التحتية) وفق تركيب معين من بين الامكانيات التركيبية المتعددة.

من الممكن أن تكون البنية التحتية للجملة السابقة هي:

«قابل محمد عليا فأعطى محمد كتاب محمد لعلي»

وهنا تكون القواعد التحويلية كالآتي:

- ١- «محمد» فاعل أعطى لا لزوم لذكره لتقدمه في الجملة ولهذا حذف.
- ٢- «محمد» المضاف اليه في «كتاب محمد» حذف أيضا لنفس السبب وحل محله الضمير المتصل فصارت «كتاب محمد» «كتابه».

٣- «علي» المجرور باللام حذف أيضا لتقدم ذكره وحل محله الضمير المتصل فصارت الجملة «قابل محمد عليا فأعطاه كتابه». ولكن يمكن أن نفترض عشرات من الجمل الأخرى، يمكن أن نضع لها قواعد تحويلية لتصل الى الصيغة السطحية. سنقول بأن البنية التحتية هي «لمحمد كتاب ولما قابل عليا أعطاه اياه» ومن ثم فسنجرى قواعد تحويلية أخرى هكذا:

- ١- لمحمد كتاب تصير كتابه، وتحل محمل اياه
- ٢- قابل عليا تصير قابل محمد عليا بوضع الاسم الفاعل مكان ضميره وحذف الاسم المفعول و يوضع ضمير مكانه.
- ٣- لما تصير ف (فاء العطف تفيد الزمنية)
- ٤- يعاد ترتيب الجملة هكذا قابل محمد عليا فأعطاه كتابه

.....
.....

قد يعترض البعض على هذا التحليل بأنه تحكمي. وهذا أمر نسلم به، ونقول بأن التحكم ليس في اختيارنا هذا المثال بالذات بل في اختيار امكانية من الامكانيات التعبيرية المتعددة التي تؤدي معنى التركيب السطحي (أي الجملة الأصلية).

هناك اعتراض آخر، هو اطلاق لفظ «القاعدة» على العمليات التحويلية التي يقولون بها. والقاعدة عندنا أمر ينطبق على ظواهر عديدة متماثلة. أما القاعدة هنا فانها تفتعل لتناسب الجملة التي افترضنا أنها البنية التحتية.

اللبس من طبيعة اللغة:

لما كان التعبير اللغوي كما ذكرنا جزءا من الموقف التواصلية، فانه من الطبيعي أن تتكامل الوظيفة التواصلية بين هذا الجزء وسواه من الأجزاء. ولهذا فان

الظرف الكلامي الخارجي جزء لا يتجزأ من عملية التفاهم. وتقطيب الوجه يجعل للعبارة معنى يختلف كل الاختلاف عن معنى نفس العبارة عند الابتسام.

ومن أجل هذا نزعنا اللغات — كل اللغات — الى الاقتصاد في ألفاظها وقواعدها فتفادت التكرار اذا كان الظرف الخارجي كفيلا بتحديد المفهوم.

ومن هنا نشأ ما يسميه البعض باللبس. واللبس في الواقع ليس سوى نتيجة لعزل التعبير عن الظرف الذي يقال فيه. وبعد ابتكار الكتابة شاع مثل هذا العزل، وذلك لأن النص المكتوب، قد لا يحدد الظرف الخارجي. ولهذا تعددت احتمالات الظروف التي يمكن للنص أن يوجد فيها.

وقد يكون اللبس راجعا الى الدلالة القاموسية للفظ كدلالة «ضرب» هل يقصد بها العملية التي تستعمل فيها العصي أو العملية التي تقع على العملية المعدنية (السك)، أو العملية التي تقع على التليفون (ضرب التليفون) أو العملية التي تقع على المثل (ضرب مثلا).

٢— قد يكون اللبس نتيجة للعلاقات النحوية، التي يمكن أن تفيد أكثر من مفهوم، مثل اضافة اسم المصدر لفاعله أو مفعوله كما في «سأني ضرب محمد». وتوضيح اللبس أمر في يد المتكلم أيضا وذلك باضافة ألفاظ أخرى الى التعبير تحدد المقصود. كان يقول مثلا «أعطى محمد كتابه لعلي عندما قابله» بدلا من «قابل محمد عليا فأعطاه كتابه»

وفي الموقف التواصلية الحي، أي عند الأداء الكلامي بالفعل، فان المتكلم يستشعر امكانية اللبس فيختار التعبير الذي لابس فيه، فاذا كان في الموقف أو في سابق الحديث ما يزيل اللبس، فلا عليه أن يختار هذا التعبير أو ذاك.

أرجو أن أكون قد تمكنت في هذا العرض من أمرين:

- ١— الكشف عن طريقة في التحليل الدلالي مغايرة لطريقة المدرسة التحويلية.
- ٢— بيان مدى العمل الضخم الذي ينتظر الباحثين في العربية ولهجاتها لدراسة هذا الجانب الهام من جوانب العربية.

الهوامش

- (١) من أهم زعمائها أوجدون وريتشارد في كتابهما.
- (٢) أي في محيط آخر خارج عن المتكلم والسامع.
- (٣) (١٨١، ١٩٧٠ Bierwish) روث كمبسن، ص ١٩.
- (٤) المقصود بها الدلالات التي توجد في جميع لغات البشر.
- (٥) لجأنا للعامة المصرية لوضوح عمليات الطهي المصري لنا. ولن يتسنى لنا معرفة العمليات المتعلقة بالطهي في العربية الفصحى لعدم مزاولتها اليوم بالتفاصيل التي ربما كانت عليها.
- (٦) أي الزيادات التي تضاف داخل الكلمة أصل دون أن يكون لها ارتباط بلواصق أخرى في الكلمة.
- (٧) بحثنا «التحليل الصرفي في العربية ولهجاتها»، وقد ألقى بقسم اللغة العربية بكلية الآداب في العام الدراسي ١٩٨٠ - ١٩٨١.
- (٨) ناقشنا هذه القضية في كتابنا: دراسات نقدية في النحو العربي، وفيه قلنا بضرورة التفريق بين شخص الفاعل وذات الفاعل ص ٦٨-٧٨.
- (٩) انظر كتابنا: دراسات نقدية في النحو العربي، وفيه مناقشة عن التعبير الزمني في الجملة الاسمية، ص ١٨٠. وانظر: رسالتنا للماجستير وفيها دراسة للتعبير الزمني في العامة المصرية وفكرة الناقلات الزمنية والرسالة لم تنشر وهي مودعة في جامعة لندن بتاريخ ١٩٤٩.

المراجع العربية

- اسلام عزمي، اتجاهات في الفلسفة المعاصرة، الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨١.
- أيوب، عبد الرحمن، «التحليل الصرفي للأسماء والأفعال في العربية، المجلة العربية للعلوم الانسانية، المجلد الثاني، العدد السابع الكويت: صيف ١٩٨٢.
- دراسات نقدية في النحو العربي، الكويت: مؤسسة الصباح للنشر، ١٩٨٠.
- العربية ولهجاتها، القاهرة: معهد الدراسات العربية العليا، ١٩٦٨.
- اللغة والتطور، القاهرة: معهد الدراسات العربية العليا، ١٩٦٨.
- «مفهومات اساسية للتحليل الصرفي في العربية ولهجاتها»، مجلة دراسات عربية، نيجيريا: ١٩٧٦.
- عبده، داود، أبحاث في اللغة العربية، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٣.

- «دفاع عن الأصل المقدر»، المجلة العربية للعلوم الانسانية، العدد الأول، الكويت: ١٩٨١.
- عمر، احمد مختار، علم الدلالة، الكويت: مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، ١٩٨٢.
- «من الاتجاهات الحديثة في دراسة المعنى» المجلة العربية للعلوم الانسانية، المجلد الأول، العدد الثالث، الكويت: ١٩٨١.
- «نظرية الحقول الدلالية واستخداماتها المعجمية»، مجلة كلية الآداب والتربية، العدد الثالث عشر، الكويت: ١٩٧٨.

المراجع الاجنبية

- Bolinger, D. **Aspects of Language**. New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1975.
- Coward, Rosalina. **Language and Materialism**. Boston: Routledge and Kegan Paul, 1977.
- De Saussure, F. **Course In General Linguistics**. New York: Philosophical Library, 1959.
- Firth, J. R. **Papers in Linguistics**. U.K. : Oxford University Press, 1959.
- Frombkin, V. **An Introduction to Language**. New York: Holt, Rinehart and Winston, 1974.
- Halliday, M.K. **Language as Social Semiotics**. London: Edward Arnold, 1978.
- Kempson, R. **Semantic Theory**. U.K. : Cambridge University Press, 1977.
- Ogden and Richards. **Meaning of Meaning**. New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1930.
- Palmer, F. **Semantics**. U.K. : Cambridge University Press, 1979.
- Von Kutschera, F. **Philosophy of Language**. Boston : D. Reidl Bull. Co., 1975.